

بها وقول البحر مباشرة بعض الاسباب اذا امتنع عن العمل بالوجوب
 كذا ذكره والبر محمد الله تعالى وفي بعض الخبيثة الالفون وجميع
 الكيفيات التي يستعملها بعض الناس في زكاتها هكذا في ارض البلاد حيث
 يدخل بسببها في مشيئتهم مما يلزم من ثمنها فاني اذ اذلة في حد الكسب
 الناقص للصحة واستعمالها محرم لانها تصنف اذ ركز العقل وتبين
 كما اتي بذلك علماء الحنفية وان فحين برجمهم الله تعالى وقد صرح
 ابن وطيمان في مغلوطته بان بايع هذه الاشياء عن اشياء اخرى ويبرر في
 معنى ذلك حجة الطيب فيكم الكمال لانها مخزونة كما صرح به المتأخرين
 في شرح التنوير وفي جامع الفتاوى ذكر مولانا الحافظ في شرح الزمخشري
 سئل عن ابي حنيفة عن رجل البني وحرته وهو الخبيث فقال
 ما نقل عن ابي حنيفة ان اذ لم يشتر اكله في زمانه فبقي على الاباحة ولم
 يروى عن السلف ايضا منه في حين زمان المنز في تأليف الشافعي حين
 في الكله وظهر تناوله في زمان فاتي بحرمة على رطب كفا ومع وكان الامام
 في بعد اذ بايع فتراه الى اسدين عن عراقي في قوله ان بايع فلما علمت بيمين
 وشملت الامان فنتهت وغلبت الشافعية على العقلاء بسبب اكل اختار
 ابي حنيفة والاهل باسم حرمة وافقوا بما اتي به الحنفية وحكموا باحراقه والبر
 تناوب بايعه والتشديد على الكله فالان فتوقفت المذاهب على حرمة حتى
 قيل من قال بجله فهو من يدعي مستباح وحكموا بوقوع طلاقه زجر له
 كما في السران ا واما القته فلم ارضي من النواقض ولا يرضي بيان
 حقيقة وحكمه اما الاول فهو اذ توجب الاختلاف بالعقل بحيث يصح اختلاف
 الكلام فاسد القدر الا انه لا يوجب ولا يشترط واما الثاني فقد اختلف
 فيه على ثلاثة اقوال فقيل كما نصيب مع العقل في كل الاحكام فيمنع
 عنه الخطاب وقيل ان حكم الله من العقل الاله العبادات فانما لم
 يستطاع عنه الوجوب احتياطاً في وقت الخطاب ورد صدره لاسلام

ابو

1957

Copyrighted material